مفهوم الجملة والكلام عند النحاة العرب

د. مصطفى حجّاج

جامعة الجلفة

عرف موضوع الدراسة التركيبية العربية مصطلحين أساسيين متداخلين، هما: الجملة والكلام. وقد اختلف النحاة العرب في تحديد مفهومهما، كما اختلفوا في تحديد العلاقة بينهما.

وسنحاول في هذا المقال تتبع المسار التاريخي لهذين المصطلحين في كتب النحاة، من أجل تحديد مفهومهما، وتحديد العلاقة التي تربط بينهما.

أولا– مفهوم الكلام عند سيبويه:

لم ترد كلمة " جملة " بمعناها الاصطلاحي في كتاب سيبويه. وإنّما استعمل بدلها مصطلحين آخرين أعمّ منها هما الكلام والحديث.

و لم يعط سيبويه لهذين المصطلحين تعريفا محدّدا، وإنّما وضّحهما من خلال ذكر الأمثلة والتعليق عليها.

أ– الكلام:

من المواضع التي ذكر فيها سيبويه الكلام نذكر مايلي:

1– « اعلم أنّ " قلت " إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما يُحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو: " قلت: زيد منطلق ". لأنّه يحسن أن تقول: " زيد منطلق " ولا تدخل " قلت "».[1]

2– «... ألا ترى أنّه لم ينفذ الفعل في " كنت " إلى المفعول الذي به يستغني الكلام... فإنّما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغنى الكلام. ».[2]

3– « فقولك: " هذا عبد الله منطلقا "... فـــ " هذا " اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو " عبد الله ". و لم يكن ليكون " هذا " كلاما حتى يبنى عليه، أو يبنى على ما قبله».[3]

4– «... ألا ترى أنك لو قلت: " فيها عبد الله " حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: " هذا عبد الله "».[4]

في النص الأول فرّق سيبويه بين الكلام والقول. فالكلام هو الذي يحسن الاكتفاء به، أو يصحّ الوقوف عليه. أمّا القول فلا يشترط فيه ذلك.

وفي النص الثاني ذكر سيبويه صفة أخرى للكلام هي الاستغناء. ويستغني الكلام عندما لا يحتاج السامع إلى إضافة.

وفي النص الثالث ذكر سيبويه صفة ثالثة للكلام هي البناء أو الإسناد. فالكلمات المفردة لا تكون كلاما حتى ترتبط فيما بينها بعلاقة الإسناد.

أما النص الرابع فقد أضاف فيه سيبويه صفتان للكلام هما: حسن السكوت والاستقامة. بالإضافة إلى الصفتين: الحسن والاستغناء.

من النصوص السابقة نلاحظ أن سيبويه وصف الكلام بخمسة أوصاف هي:

– الحسن، أي الصحة والجواز.

– الاستغناء، أي الاكتفاء وعدم الاحتياج إلى إضافة.

- البناء، أو الإسناد.
- حسن السكوت، أي عدم انتظار السامع إلى إضافة.
- الاستقامة، أي التمام من ناحية المبنى والمعنى.

وهي أوصاف تتصف بها الجملة أيضا.

ب- الحديث:

المصطلح الثاني الذي استعمله سيبويه بجانب الكلام هو الحديث. ومن المواضع التي ذُكر فيها في الكتاب نذكر ما يلي:

1- « ومن هذا الباب: ألزمتُ الناسَ بعضَهم بعضا، وخوّفتُ الناسَ ضعيفهم قويَهم. فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك: خاف الناسُ ضعيفُهم قويَهم، ولزم الناسُ بعضُهم بعضا. ».[5]

2- « ولو قلت: هذا ضارب عبد الله وزيدا، جاز على إضمار فعل، أي وضرب زيدا. وإنّما جاز هذا الإضمارُ لأنّ معنى الحديث في قولك: هذا ضارب زيد: هذا ضربَ زيدا. ».».[6]

نلاحظ أنّ سيبويه يستعمل مصطلح الحديث عندما يتحدث عن المعنى فقط. لذلك أخذ النحاة مصطلح الكلام وتداولوه وتركوا مصطلح الحديث. ربّما لأنّ علماء الشريعة جعلوه عنوانا لعلم خاص هو علم الحديث النبوي الشريف.

فسيبويه إذن لم يستعمل مصطلح الجملة، وإنّما استعمل مكانها مصطلحين آخرين أعمّ منها هما الكلام والحديث.

ثانيا- مفهوم الجملة والكلام عند المبرّد:

يتفق معظم الباحثين والمهتمين بالمصطلح النحوي العربي أنّ أول من استخدم الجملة اصطلاحا هو المبرّد في كتابه " المقتضب " [7].

وقد ذكر المبرّد مصطلح " الجملة " أثناء حديثه عن الفاعل. إذ يقول:

« هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: " قام عبد الله "، و " جلس زيد ". وإنّما كان الفاعل رفع لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[8].

فالجملة عند المبرّد توصف بوصفين أساسيين هما:

- أن يحسن عليها السكوت.
- أن تجب بها الفائدة، أي أن تحمل معنى للمخاطب.

و لم يقتصر المبرّد على استعمال مصطلح " الجملة " فقط، بل استعمل إلى جانبه مصطلح " الكلام ". يقول في أول " المقتضب ":

« فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عربيا كان أو أعجميا - من هذه الثلاثة.».[9]

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل مصطلحا الجملة والكلام عند المبرّد مترادفان ؟

يذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّهما عنده مترادفان. مثل مازن الوعر الذي يقـــول:

« فالمبرّد في كتابه المقتضب يستخدم غالبا مصطلح الكلام وأحيانا مصطلح الجملة. ومع ذلك فإنّه لم يجعل فارقا بين المصطلحين، بل نجدهما عنده مترادفين».[10]

ونحن لا نتفق مع مازن الوعر في ما ذهب إليه، بل نرى أنّ الكلام والجملة غير مترادفين عند المبرد.

فالمبرد عندما يقول: " الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى "، لا يقصد بالكلام الجملة، وإنّما يقصد به الكلمة. فالكلمة هي التي تنقسم إلى اسم وفعل وحرف معنى، وليست الجملة. لذلك نرى أنّ استعمال مصطلح الكلمة في هذا الموضع، وهو الذي استعمله الجرجاني والزمخشري، أفضل من استعمال مصطلح الكلم الذي استعمله سيبويه، وأفضل من مصطلح الكلام الذي استعمله المبرّد والزجاجي وأبو علي الفارسي وغيرهم. لاعتبارات كثيرة لا يتسع المجال هنا لتفصيلها.

فالمبرّد إذن لا يقصد هنا بالكلام الجملة، وإنّما يقصد العناصر التي يتكون منها الكلام. ومن ثمّ فالكلام والجملة عنده غير مترادفين.

أمّا قوله في باب المسند والمسند إليه: « فالابتداء نحو قولك: " زيد "، فإذا ذكرته، فإنّما تذكره للسامع ليتوقـــع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: " منطلق "، أو ما يشبهه، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر».[11]

فإنه هنا فعلا يقصد الجملة، إلا أنّ ذلك لا يعني أنهما مترادفان.

فالمبرّد أطلق هنا مصطلح الكلام على الجملة من باب تسمية الجزء باسم الكل، وهو كثير في لسان العرب. إذ الجملة جزء من الكلام، ومن ثمّ يصحّ إطلاق الكلام على الجملة. وقد وضّح هـــذه الفكـــرة ابن جني كما سنرى بعد قليل.

وقد استعمل المبرّد أيضا مصطلح الجمل. يقول في باب إضافة الأزمنة إلى الجمل:

« فأما " إذ " فإنما يقع بعدها الجمل. ».[12]

فالمبرّد مرّة يستعمل الكلام، ومرّة يستعمل الجملة، ومرّة يستعمل الجمل. فلماذا لا يكون الترادف بين الكلام والجمل ؟

والجديد الذي ورد عند المبرد في ما يخص " الجملة " ولم يرد عند سيبويه أربعة أمور:

1- يعدّ أول نحوي استعمل مصطلح " الجملة " في حدود ما وصل إلينا.

2- يعدّ النحوي الثاني الذي يستعمل كلمة " فائدة " بمعنى العلم المستفاد من الكلام. إذ ينص عبد الرحمان حاج صالح أنّ أول نحوي استعمل كلمة " فائدة " بالمعنى السابق هو الأخفش سعيد بن مسعدة من خلال كتابه " القوافي "[13]. ولم ترد هذه الكلمة عند سيبويه.

3- يعد أيضا أول من استعمل مصطلح " مخاطب " فيما نعلم، إذ لم يرد هذا المصطلح هو الآخر عند سيبويه. وهو مصطلح مفضّل الآن على مصطلح الكلام في اللسانيات التداولية.

4- يعدّ أول نحوي يستهل كتابه بذكر أقسام الكلام وليس " علم ما الكلم " كما فعل سيبويه ، وهو أمر اتّبعه فيه من جاء بعده من النحاة ولم يتبعوا سيبويه.

وبهذا يظهر أنّ للمبرّد إضافات جديدة ومهمة، كانت ستساهم في تطور المصطلح التركيبي العربي لو استثمرها النحاة ووظفوها في بحوثهم. لكن للأسف هذا ما لم يحدث كما سيتضح.

ثالثا- مفهوم الكلام والقول والجملة عند ابن جني:

1- مفهوم الكلام:

يقول ابن جنّي في تعريف الكلام: « أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل. نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد، وفي الدار أخوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس لب، وأف وأوه. فكلّ لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام. ».[14]

من خلال هذا النص يتّضح أنّ الكلام عند ابن جنّي هو ما توفّر فيه أمران:

أ – أن تستقل الألفاظ بأنفسها.

ب- أن تحمل معنى مفيدا.

وهما الأمران نفسهما اللذان ذكرهما المبرد من قبل في وصف الجملة. إلا أنّ ابن جنّي فضّل استعمال عبارة " مستقل بنفسه " بدلا من " حسن السكوت "، واستعمال عبارة " إفادة المعنى " بدل " وجوب الفائدة للمخاطب ".

كما يذكر ابن جني أنّ النحويين يسمّون الكلام الجمل.

وعلى هذا الأساس فالكلام والجمل مترادفان عند النحاة.

2- مفهوم القول:

يقول ابن جنّي في تعريف القول: « وأمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مذل به اللسان، تامّا كان أو ناقصا. فالتامّ هو المفيد، أعني

الجملة، وما كان في معناها، من نحو صه، وإيه. والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية. فكلّ كلام قول، وليس كل قول كلاما. ».[15]

يتضح من نص ابن جنّي هذا أنّ القول قسمان: تامّ وناقص.

القول التام هو الكلام أو الجمل. أي كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه.

أما القول الناقص فهو الذي لا تتحقق فيه الصفتان السابقتان. كالألفاظ غير المستقلة بنفسها، والكلمات المفردة.

3- الفرق بين الكلام والقول:

ولزيادة توضيح الفرق بين الكلام والقول يقول ابن جني:

« ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: " القرآن كلام الله "، ولا يقال: " القرآن قول الله ". وذلك أنّ هذا موضع ضيّق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعُبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة، وعُدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة. ».[16]

من الأدلة التي ذكرها ابن جني للتدليل على الفرق بين الكلام والقول أنّ القرآن الكريم يوصف بكلام الله ولا يوصف بقول الله. وذلك لأنّ الكلام لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة، بخلاف القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة.

ويقترب ابن جني في هذه الفقرة من اللساني السويسري فرديناند دو سوسير[17] اقترابا عجيبا.

فالكلام عند دوسوسير هو المقابل المادي المتحقق في الواقع للسان التجريدي الذهني. ومن ثم فإنّ اللسان يطلق على الجماعات البشرية، فيقال: اللسان العربي، اللسان الفرنسي، اللسان الإنجليزي... أما الكلام فيطلق على الأفراد، فيقال: كلام محمد، كلام علي، كلام فاطمة...

فالكلام عند دوسوسير مادي محسوس، أي أصوات، ويطلق على الأفراد.

والأمر نفسه عند ابن جني. إذ ذكر أن الكلام أصوات. كما ذكر أنّ الكلام يطلق وصفا لله الفرد الصمد، و لم يذكر أنّ الكلام يطلق وصفا للجماعة.

4- الكلام والجملة:

ذكر ابن جنّي مرة أنّ الكلام والجمل مترادفان حين قال:

" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل."

وذكر مرة أخرى أن الكلام والجملة مترادفان حين قال:

" وأما القول فأصله أنّه كل لفظ مذل به اللسان، تاما كان أو ناقصا. فالتام هو المفيد، أعني الجملة."

والسؤال الذي يطرح هنا: هل ابن جني يُسوّي بين الكلام و الجمل؟ أم بين الكلام الجملة ؟

ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّ ابن جني يسوى بين الكلام والجملة.

يقول محمد إبراهيم عبادة: « فابن جني يرى أنّ الكلام والجملة مترادفان.».[18]

وإلى الرأي نفسه ذهب فتحي عبد الفتاح الدجني، إذ يقول:

« وهذا ابن جنّي يطلق مصطلح الجملة على الكلام، ولا فرق عنده في ذلك. ».[19]

والعجب لهؤلاء الباحثين كيف نسبوا لابن جنّي ما لم يقله، وكيف فهموا كلامه على غير ما أراد. فابن جني لم يقل إنّ الكلام والجملة مترادفان. بل صرّح بأنّ الكلام مصدر يدل على الجنس، ويطلق على الجملة وعلى الجمل.

ورأي ابن جني صريح في هذا إذ يقول:

« الكلام جنس للجمل، فإذا قال: " قام محمد "، فهو كلام، وإذا قال: " قام محمد وأخوك جعفر " فهو أيضا كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما، وإذا قال: " قام محمد، وأخوك جعفر وفي الدار سعيد "، فهو أيضا كلام كما كان لما وقع على الجملتين كلاما. وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام. فالكلام إذن إنما هو جنس للجمل التوام: مفردها ومثناها ومجموعها. كما أن القيام جنس للقومات: مفردها ومثناها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام. وهذا جلي[20].».

فالكلام عند ابن جني يطلق على الجملة الواحدة، وعلى الجملتين، وعلى الجمل.

ومن ثمّ فإن الجملة عنده جزء من الكلام، وليست مرادفة له.

وأمّا إطلاقه لمصطلح الكلام على الجملة في بعض الأحيان فمن باب تسمية الجزء باسم الكل كما رأينا ذلك عند المبرد من قبل.

والأمر الغريب كيف لم يفرّق كثير من النحاة، وتبعهم بعض الباحثين المعاصرين، بين الجملة والجمل.

فهناك فرق شاسع بين الجملة والجمل. فزيادة على الفرق الكمي الذي يكون بين المفرد والجمع، فإن هناك فرق آخر اصطلاحي، إذ يمثل مصطلح الجملة موضوع التركيب، بينما يمثل مصطلح الجمل أو الكلام مادة التركيب.

وقد استعمل ابن جني في كتابه " اللمع " المصطلحات الثلاثة: الكلام، والجملة، والجمل.

يقول في أول " اللمع ": « الكلام كلّه ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. ».[21]

وابن جني يقصد هنا بالكلام الكلمة. لأنّها هي التي تنقسم إلى الأقسام الثلاثة السابقة.

ويقول في باب خبر المبتدأ: « وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه، وذلك على ضربين: مفرد وجملة.».[22]

فالجملة عند ابن جني تقابل المفرد.

ثم في الباب نفسه يعرف الجملة ويقسمها إلى قسميها الأساسيين قائلا:

« وأمّا الجملة، فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه. وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل. ».[23]

وإذا كان ابن جني عرّف الكلام في " الخصائص " بأنّه كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، فإنه عرّف في " اللمع " الجملة بأنّها كل كلام مفيد، مستقل بنفسه.

وما دام الكلام جنس للجمل مفردها ومثناها ومجموعها، فإنّ تعريف الكلام يصدق على الجمل مفردها ومثناها ومجموعها.

ويقول في باب الموصول وصلته: « واعلم أنّ هذه الأسماء لا تتم معانيها إلا بصلات، توضحها، وتخصصها. ولا تكون صلاتها إلا الجمل أو الظروف. ».[24]

فابن جني يستعمل مرة الكلام، ومرة الجملة، ومرة الجمل. على اعتبار أن الكلام جنس يشمل الجملة والجمل.

والجديد الذي أضافه ابن جني للدراسة التركيبية العربية هو:

- يعتبر أول نحوي يعرّف الكلام بأنه كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه.
- يعتبر أول نحوي يعرّف الجملة بأنها كل كلام مفيد، مستقل بنفسه.
- يعتبر أول نحوي يحدّد العلاقة بين الكلام والجمل والجملة. على أساس أنّ الكلام جنس للجملة والجمل.

مفهوم الجملة والكلام عند عبد القاهر الجرجاني:– رابعا

تميّز نحاة القرن الرابع الهجري بتسمية الكلام بالجمل. فهذا أبو علي الفارسي يقول:

« هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل.».[25]

وهذا ابن جني يقول: « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل.».[26]

ويقول في موضع آخر: « فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها.».[27]

أما في القرنين الخامس والسادس الهجريين فقد تغيرت الحال، إذ أصبح النحاة يسمون الكلام بالجملة، بدل تسميته بالجمل.

فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول: « باب المفرد والجملة. اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة. فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو " خرج زيد "، يسمى كلاما، ويسمى جملة.».[28]

ويقول أيضا في شرح الإيضاح:

« وإنما سمي كلاما ما كان جملة مفيدة، نحو " زيد منطلق "، و" خرج عمرو ".».[29]

وفيما نعلم، فإن عبد القاهر الجرجاني أول نحوي يسوي الكلام بالجملة. وهذا في رأينا تطور في الدراسة التركيبية العربية. إذ أصبحت الجملة توظف بجانب الكلام، بدل الجمل. وهو في رأينا اقتراب جيد، كان من المفروض أن يتطور بأن يأخذ مصطلح الجملة مكان مصطلح الكلام في الدراسة التركيبية العربية، ويزيحه عن مكانه. لكن للأسف لم يتم هذا التطور.

كذلك نجد عبد القاهر يقابل بين المفرد والجملة، ويضع هذا التقابل عنوانا لباب نحوي. وبه يصبح مصطلحا المفرد والجملة مصطلحين أساسيين في التركيب، بدل مصطلح الكلام المستعمل من قبل.

خامسا– مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشري:

إذا كان المبرد وابن جني قد أغفلا عنصراً مهماً في حديثهما عن الكلام، ذكره سيبويه وعقد له بابا في كتابه، فإن الزمخشري أعاد له الاعتبار من خلال إدراجه في تعريفه للكلام ، هذا العنصر هو الإسناد. يقول الزمخشري:

« الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: " زيد أخوك " و" بشرٌ صاحبك "، أو في فعل واسم، نحو قولك: " ضُرب زيد "، و" انطلق بكر "، ويسمى الجملة.».[30]

نلاحظ أن مفهوم الكلام عند الزمخشري يختلف عن مفهومه لدى النحاة السـابقين له، إذ وظف عنصري التركيب والإسناد، بينما وظف المبرد وابن جني عنصري حسن السكوت وإفادة المعنى.

ويبدو أن الزمخشري قد تأثر في تعريفه للكلام بعبد القاهر الجرجاني الذي يقول: « ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه. ».[31]

وقد تابع الزمخشري أيضا عبد القهر الجرجاني في تسوية الكلام بالجملة، بدل تسويته بالجمل.

كما تابعه كذلك في ذكر أقسام الكلمة وليس أقسام الكلام.

إلا أن الإضافة المهمة التي تفرد بها الزمخشري تتمثل في نقطتين:

يعتبر أول نحوي يعرف الكلام بأنه تركيب إسنادي.

يعتبر فيما نعلم أول نحوي يضع تعريفا للكلمة.

ونرى أن الدراسة التركيبية عند عبد القاهر الجرجاني وعند الزمخشري وصلت إلى مرحلة متطورة، كان من الممكن أن يتواصل هذا التطور لو وجد مناخا مناسبا.

سادسا– مفهوم الجملة والكلام عند ابن هشام:

خصص ابن هشام الباب الثاني من كتابه " مغني اللبيب " لتفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها. ثم عنون الفصل الأول من الباب السابق بقوله:

« شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها.».[32]

ورغم أن ابن هشام عقد هذا الفصل لشرح الجملة، فإنه لم يشرحها، وإنما شرح الكلام. إذ يقول: « الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. ».[33]

أما الجملة فلم يشرحها، وإنما اكتفى بذكر مكوناتها، وإعطاء أمثلة عنها. إذ يضيف:

« والجملة عبارة على الفعل وفاعله، كـــ " قام زيد "، والمبتدأ وخبره، كـــ " زيد قائم ". وما كان بمنزلة أحدهما، نحو " ضُرب اللص "، و " أقائم الزيدان "، و " كان زيد قائما "، و " ظننته قائما ".».[34]

فرغم أن ابن هشام خصص هذا الباب لتفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها. وخصص الفصل الأول منه لشرح الجملة، فإنه لم يعرف الجملة، وإنما عرف الكلام. والأمر نفسُه نجده في كتابيه: " قطر الندى وبل الصدى "، و" شذور الذهب في معرفة كلام العرب "، إذ عرف الكلام، و لم يتطرق لذكر الجملة.

وهو أمر تابع فيه كل من ابن الحاجب في كافيته، وابن مالك في ألفيته وتسهيله.

أما عن علاقة الكلام بالجملة فيضيف ابن هشام:

« وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس. وهو ظاهر قول صاحب المفصل. فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: " ويسمى جملة ". والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها. ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام.».[35]

فابن هشام إذن لا يوافق صاحب كتاب " المفصل في صناعة الإعراب " وهو الزمخشري، في تسويته الكلام بالجملة. بل يرى أن الجملة أعم من الكلام. والسبب في رأيه يرجع إلى عنصر الإفادة، إذ هو شرط في الكلام، وليس شرطا في الجملة.

والدليل على ذلك عنده أن النحاة يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام.

ونرى أن ابن هشام وقع في خطأ كبير عندما قال بأن الجملة أعم من الكلام. إذ لا يصح عقلا أن تكون الجملة أعم من الكلام.

فعلى أساس قول ابن هشام تكون الجملة عبارة عن: كلام + كلام + كلام...

وهو أمر غير صحيح، و لم يقل به أحد، كما أنه مخالف لوضع اللسان العربي.

فكيف يمكننا أن نقول إن الكلام جزء من الجملة ؟

ونرى أن الصحيح هو عكس ما قال ابن هشام. أي أن الكلام أعم من الجملة.

وعلى هذا الأساس يكون الكلام عبارة عن: جملة + جملة + جملة...

وهو الرأي الذي فصله ابن جني كما رأينا سابقا.

وعلى أساسه نقول إن القرآن كلام الله، وهو متكون من جمل. ونقول إن فلانا تكلم بكلام. أي تكلم بجملة أو بجملتين أو بأكثر.

أما عنصر الفائدة الذي اعتمد عليه ابن هشام في طرحه فلا نوافقه عليه.

فالكلام مفيد عند ابن هشام، لأنه يدل على معنى يحسن السكوت عليه.

أما الجملة فليست مفيدة، لأنها قد تدل في بعض الأحيان على معنى لا يحسن السكوت عليه. وذلك عندما تقع شرطا، أو جوابا للشرط، أو صلة.

فتفسير ابن هشام الفائدة بحسن السكوت ليس بالضرورة هو التفسير الصحيح والوحيد.

فالفائدة عند الزمخشري تحصل بمجرد الإسناد. لذلك عرف الكلام بقوله:

" الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى. "

أما استدلال ابن هشام بجملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة الصلة، فهو استدلال فيه نظر.

فقولنا إن جملة الشرط غير مفيدة، كلام غير دقيق. فهي مفيدة بمجرد حصول الإسناد. إلا أن فائدتها ناقصة، أو غير مكتملة. تتم وتكتمل بوجود جواب الشرط.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن باب الشرط وباب الصلة وباب خبر المبتدأ أبواب خاصة، تتميز ببروز مصطلح الجملة فيها.
ولا يصح أن نستدل بقوانين تختص بأبواب معينة على عامة الأبواب.

فالشرط أسلوب نحوي خاص، يتميز بكونه لا يتم إلا بوجود جملتين، جملة الشرط، وجملة جواب الشرط. أي أن الشرط = جملة1 + جملة2 .

وعندما نقول جملة الشرط فإننا نقصد بها الجملة الأولى من الشرط.

وكذلك عندما نقول جملة جواب الشرط فإننا نقصد بها الجملة الثانية من الشرط.

أما أسلوب الشرط أو باب الشرط فلا يكتمل إلا بوجود الجملتين.

لذلك فإنه من المغالطة أن نستدل بجملة الشرط التي لها حالة خاصة، عند التنظير للجملة.

والذي نخلص إليه هو أن ابن هشام أخفق في تشخيصه للجملة. كما تعسف كثيرا في تحديد العلاقة التي تربط الجملة بالكلام.

تلخيص:

يمكننا نلخص ما ذكرناه سابقا في النقاط التالية:

– لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة، وإنما استعمل بدلها مصطلحا أساسيا هو الكلام، ومصطلحا ثانويا هو الحديث. و لم يعرف سيبويه الكلام، وإنما وصفه بأوصاف، مثل: الحسن، والاستغناء، والبناء، وحسن السكوت، والاستقامة.

– أول نحوي استعمل مصطلح الجملة هو المبرد. إلا أنه لم يعرفها، وإنما وصفها بأن يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. و لم يكتف المبرد باستعمال مصطلح الجملة فقط، وإنما استعمل أيضا مصطلح الكلام، ومصطلح الجمل، دون أن يحدد العلاقة بين هذه المصطلحات.

– أول نحوي يضع تعريفا للكلام والجملة، ويحدد العلاقة بينهما، هو ابن جني.

فالكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وأما الجملة، فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه.

فالتعريف الذي وضعه ابن جني للكلام، وضعه أيضا للجملة. وتفاديا لخطأ التسوية بينهما وضح ابن جني أن الكلام جنس للجمل التوام: مفردها ومثناها ومجموعها.

– أول نحوي يسوي بين الكلام والجملة، بعد أن كان النحاة قبله يسوون بين الكلام والجمل، هو عبد القاهر الجرجاني. إلا أننا لم نجد لديه تعريفا محددا للكلام والجملة.

– تميز الزمخشري بأن وضع تعريفا جديدا للكلام يشتمل على عنصر الإسناد. إلا أنه سوى بين الكلام والجملة كما فعل الجرجاني.

– رغم ابن هشام أن خصص الباب الثاني من المغني لتفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها، إلا أنه عرف الكلام، و لم يعرف الجملة.

وقد عرف الكلام بأنه القول المفيد بالقصد. وهو تعريف يختلف عن تعريف ابن جني وتعريف الزمخشري.

كما ذكر ابن هشام أن الجملة أعم من الكلام، مخالفا بذلك من سبقه من النحاة.

خلاصة:

فيما يخص تحديد مفهوم الكلام، تميز التراث النحوي العربي ببروز تعريفين أساسيين للكلام هما:

– تعريف ابن جني، وهو: الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه.

– تعريف الزمخشري، وهو: الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

وقد دارت جميع التعريفات من بعدُ حولهما، إما بزيادة قيد أو بإنقاصه، وإما بمحاولة الجمع بينهما.

ونرى أن تعريف الزمخشري هو الأقرب إلى الصواب، لأنه لا يمكن إغفال عنصر الإسناد في العملية التركيبية.

أما فيما يخص العلاقة بين الكلام والجملة، فقد انقسم النحاة العرب إلى ثلاث اتجاهات متتالية زمنيا هي:

- الاتجاه الأول: يسوي بين الكلام والجمل، لأن الكلام جنس للجمل مفردها ومثناها ومجموعها كما يقول ابن جني. ويمثل هذا الاتجاه أبو علي الفارسي، وابن جني.

- الاتجاه الثاني: يسوى بين الجملة والكلام. ويمثل هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني، والزمخشري.

- الاتجاه الثالث: يجعل الجملة أعم من الكلام لأن شرطه الإفادة بخلافها كما يقول ابن هشام. ويمثل هذا الاتجاه ابن هشام.

ونرى أن الاتجاه الأول هو الأقرب إلى الصواب، لأن تآلف عدد من الجمل هو الذي يُسمى كلاماً، وليس العكس.

الهوامش:

1- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1966,1، 122/1.

2- المرجع نفسه،149/1

3- المرجع نفسه،78/2 .

4- المرجع نفسه، 88/2.

5- سيبويه، الكتاب، 153/1.

6- المرجع نفسه،172/1.

7- انظر فتحي الدجني، الجملة النحوية: ص.21.وانظر محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص19.

8- المبرد، المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999، 55/1.

9- المبرد، المقتضب، 51/1.

10- مازن الوعر: جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1999، ص:09.

11- المبرد، المقتضب، 404/4.

12- المرجع نفسه، 563/4.

13- عبد الرحمان حاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مقال بمجلة المبرز، العدد 2، جويلية، ديسمبر، 1993 ص، 8.

14- ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط72/1,2003,2.

15- ابن جني، الخصائص، 72/1.

16- المرجع نفسه، 73/1.

17- فرديناند دوسوسير (1857-1913)، رائد اللسانيات الحديثة، له كتاب: محاضرات في اللسانيات العامة.

18- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص28.

19- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية، نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1987,2، ص:28.

20- ابن جني، الخصائص، 81/1.

21- ابن جني، اللمع، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1985,2، ص:45.

22- المرجع نفسه، ص:72.

23- المرجع نفسه، ص:73.

24- المرجع نفسه، ص: 247.

25- أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1998,2،ص: 104.

26- ابن جني، الخصائص، 72/1.

27- المرجع نفسه، 76/1.

28- عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تح: يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1990،1، ص: 107.

29- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ط1982,1,68/1.

30- الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بوملحم، دار الهلال، بيروت، ط2003,1،ص:23.

31- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1998، ص:18.

32- ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين، مطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة ط.د.ت.374/2.

33- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

34- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

35- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1998,2.

2- ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2003,2.

3- ابن جني، اللمع، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1985,2.

4- ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين، مطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة ط.د.ت.

5- الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بوملحم، دار الهلال، بيروت، ط2003,1.

6- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1966,1

7- عبد الرحمان حاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مقال بمجلة المبرز، العدد 2، جويلية، ديسمبر، 1993.

8- عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تح: يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1990،1.

9- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1998.

10- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ط1982,1.

11- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية، نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1987,2.

12- مازن الوعر: جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1999.

13- المبرد، المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999.